

بسم الله العلي العظيم

شرف - إخاء - عدل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المحكمة العليا

الغرفة التجارية

عقدت المحكمة العليا في تشكيلة الغرفة التجارية جلسة مشورة في يوم: 10 محرم 1437 هـ الموافق 2015/11/02 في مكتب رئيسها بالمحكمة العليا وبرئاسة السيد : يسلم ولد ديدي

وبعضوية مستشاريها السادة :

- محمد ولد سيد ولد مالك مستشارا ؛

- سيد إبراهيم ولد محمد محمود مستشارا ؛

- أحمد الملقب لمرباط ولد الشفيق مستشارا ؛

- القاسم ولد فال مستشارا ؛

وبمساعدة الأستاذ/أكليكم ولد لولي كاتب الضبط بهذه المحكمة .

وبحضور السيد القاضي محمد محمود ولد إسلم ولد طلحة ، نائب المدعي العام لدى المحكمة العليا ، ممثلا للنياية العامة ؛

وذلك للنظر والبت في الملفات المدرجة على جدولتها والتي من بينها الملف رقم 2015/33 المتضمن القرار رقم: 2015/36 بتاريخ: 2015/05/23 الصادر عن الغرفة التجارية باستئنافية انواكشوط المطعون فيه بالنقض والمشمول فيه كل من: جمال ولد الشيخ يمثلته الأستاذ/ محمد سيد أحمد من جهة ، و وكالة نتيرو الفرنسية ممثلة بالأستاذ /إبراهيم ولد أبتي من جهة ثانية ، وذلك للنظر في النزاع القائم بينهما وخلال هذه الجلسة صدر القرار الآتي بيانه :

القضية رقم : 2015/33

طبيعة الطعن : طعن بالنقض

طبيعة القضية : استعجالية

الطاعن: جمال ولد الشيخ

يمثله : ذ/محمد سيد أحمد

المطعون ضده: وكالة نتيرو الفرنسية

يمثلها : ذ /إبراهيم ولد أبتي

القرار محل الطعن 2015/36

صادر بتاريخ: 2015/05/23

رقم القرار: 2015/43

تاريخه : 2015/11/04

منطوق القرار:

قررت الغرفة التجارية بالمحكمة العليا في عرفة مشورتها رفض مطلب الطعن بالنقض ضد القرار رقم: 2015/36 الصادر بتاريخ: 2015/05/23 عن الغرفة التجارية بمحكمة الاستئناف بانواكشوط شكلا .

أولا : المراحل التي مرت بها القضية

ملخص القضية أن محامي وكالة نتيرو الفرنسية الافريقية للسمسرة يدعي باسم موكلته ذات المقر في فرنسا بباريس أن جمال بن الشيخ اعترف باسمه وباسم مؤسساته وباسم شركة SRM أمام المحكمة التجارية بانواكشوط أنه مدين بمبلغ أكثر من 3 مليون أورو لصالح المدعية وبعد تنازل الدائنة عن بعضه أصبح الدين أكثر من 2 مليون أورو وحصل اتفاق على تسديدها أقساطا ونشأ عن ذلك رهن شقة ب: 3 بشارع داردانيل الطابق السابع فرنسا وكفالاته الشخصية ثم سدد البعض وبقي عليه مبلغ أكثر من مليون أورو واحد وطلب الحكم على جمال بهذا المبلغ مع تعويض أكثر من 300 أورو ورد محامي

جمال باسمه بأن الصلح المذكور رقمه 2007/07 ينهى كافة الخلافات بين الطرفين وبالتالي تكون المحكمة قد استنفدت ولايتها على هذه القضية فهذه الدعوى بين نفس الأطراف غير مقبولة وطلب رفض النظر في هذه الدعوى فحكمت تجارية انواكشوط بعدم قبولها في الحكم رقم 2011/121 وألغى هذا الحكم بالقرار الاستئنافي رقم: 2011/22 بتاريخ: 2012/04/17 انواكشوط وحكم للمدعية بالمبلغ الباقي من أصل الدين ( أكثر من مليون واحد ) وقد طلب جمال وقف تنفيذ هذا القرار ولكن مصدرته رفضت ذلك في قرارها رقم: 2013/36 الصادر بتاريخ: 2013/05/23 عن الغرفة التجارية باستئنافية انواكشوط ( مصدرة القرار 2011/22 ) وذلك بحجة أن القضاء الفرنسي قد تعهد بالتنفيذ طبقا لاتفاقية قضائية بين موريتانيا وفرنسا وهذا هو محل هذا الطعن بالنقض .

### ثانيا الإجراءات :

أدرجت القضية في جلسة استعجالية وتم الاطلاع على محضر الطعن رقم: 2013/30 المحرر بتاريخ 2013/07/08 من طرف كتابة ضبط الغرفة مصدرة قرار الرفض أعلاه محل الطعن من طرف جمال بن الشيخ . وبعد الاستماع لطلبات النيابة العامة المقدمة مكتوبة الرامية إلى رفض الطعن شكلا وبعد جعل الملف في المداولة وبعد المداولة صدر هذا القرار .

### ثالثا : من حيث الشكل

حيث اطلعت المحكمة على إفادة محررة من طرف كتابة ضبطها بتاريخ: 2015/09/18 وهو تاريخ ورود هذا الملف على كتابة الضبط هذه حسب الإفادة ذاتها وهذه الإفادة تفيد عدم وجود مذكرة طعن بالملف الوارد على الكتابة المذكورة أعلاه كما حررت هذه الكتابة ذاتها إفادة بتاريخ: 2015/09/28 تفيد عدم إيداع وصل غرامة وهو ما يجعل هذا الطعن غير مقبول في الحالين معا طبقا للمادتين 209 - 211 من ق . إ . م . ت . إ .

وحيث لم تطلع المحكمة على ما يخالف مضمون هاتين الإفادتين مما يجعلها تتجه نحو عدم قبول هذا الطعن شكلا وطبقا للمادتين أعلاه والمادة 227 من القانون ذاته والتي تقول في فقرتها الأولى: تبحث المحكمة قبل البت في الموضوع عما إذا كان الطعن بالنقض قد وقع بصورة صحيحة شكلا ... )

لهذه الأسباب وتطبيقا للمواد 209 - 211 - 221 من ق . إ . م . ت . إ . والمادة 2 من مدونة التجارة .

### المنطوق

قررت الغرفة التجارية بالمحكمة العليا في عرفة مشورتها رفض مطلب الطعن بالنقض ضد القرار رقم: 2015/36 الصادر بتاريخ: 2015/05/23 عن الغرفة التجارية بمحكمة الاستئناف بانواكشوط شكلا .

والله ولي التوفيق

كاتب الضبط

ذ/أكليكم ولد لولي

الرئيس

يسلم ولد ديدي